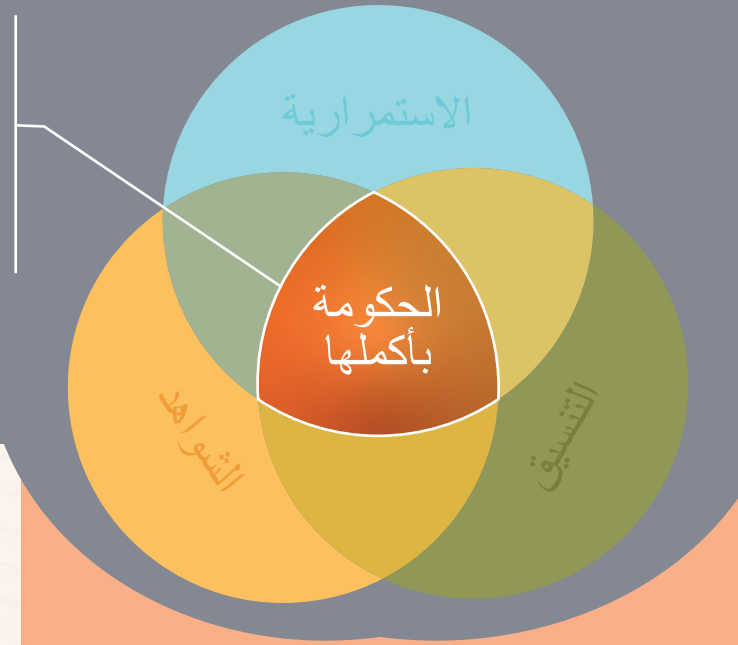


كيف ترعى البلدان رأس المال البشري تطبيق نهج "الحكومة بأكملها"



تمكنت العديد من الدول التي اتبعت نهج الاستمرارية والتنسيق والاعتماد على الشواهد جنباً إلى جنب من تحقيق تحولات كاملة.

نبذة عن هذه السلسلة

تتناول هذه السلسلة المكونة من أربعة أقسام الإستراتيجيات التي أطلقتها الحكومات للتغلب على العقبات العديدة التي تحول دون الاستثمار بفاعلية في رأس المال البشري. وهي تركز على نهج الحكومة بأكملها الذي (1) يواصل الجهود عبر مختلف الدورات السياسية؛ (2) ينسق على مستوى القطاعات الحكومية؛ و (3) يصمم سياسات وبرامج تستفيد من قاعدة الشواهد وتضيف إليها.

وعلى الرغم من إمكانية الإسهام في بناء رأس المال البشري من خلال اعتماد أي واحدة من هذه الإستراتيجيات، فإن البلدان التي نفذت ثلاثتها جميعاً في الوقت نفسه كانت في مصاف البلدان التي خبطت خطوات كبيرة في تحسين نواتج رأس المال البشري. وسنبحث في هذه السلسلة الأبعاد المختلفة لهذا النهج، بالاستعانة بأمثلة فُطرية، ونختتمها بإلقاء نظرة على كيف أدى النجاح في تنفيذ الإستراتيجيات الثلاث جميعاً إلى تحقيق مكاسب مجدية ومنافع دائمة.

نهج "الحكومة بأكملها"

في إطار جهودها لبناء رأس المال البشري، كانت الدول التي واصلت جهودها بنجاح عبر الفترات السياسية المتعاقبة، والتنسيق فيما بين مختلف القطاعات الحكومية، وتصميم سياسات وبرامج تستفيد من قاعدة الشواهد وتعمل على توسيعها، الأكثر فاعلية في تكوين رأس المال البشري، ومن ثم تمكنت من جني العديد من المنافع الاجتماعية والاقتصادية الدائمة. ومن هذه الدول، على سبيل المثال لا الحصر، سنغافورة، وجمهورية كوريا، واليابان، وأيرلندا، وفنلندا. وقد تمكن العديد منها من تحقيق تحولات كبيرة في عقود قليلة.

سنغافورة: إنشاء نظام تعليمي على مستوى عالمي

في عام 1950، كان متوسط سنوات التعليم الرسمي لدى البالغين 2.1 عام، وارتفع بحلول عام 2010 بحوالي خمسة أضعاف ليصل إلى 10.6 عام، متجاوزاً بذلك متوسط منطقة شرق آسيا البالغ 7.9 عام. وساعد الاستثمار الذي قاده الحكومة في اقتصاد التعلم سنغافورة على تطوير نظام تعلم وابتكار مترابط ذي مستوى عالمي، قادر على توفير تعليم جيد يستجيب مع إشارات السوق. ونظرًا لإيلاء الحكومة قدرًا كبيرًا من الاهتمام للتعليم، فقد رأت أنّ من الضروري ألا تكون قلة المال سبباً في حرمان أي طالب من التعليم. وسعت سياستها التعليمية إلى إدماج جميع المدارس الخاصة والحكومية في نظام تعليمي وطني موحد

بيرو: رؤية طويلة الأمد للحد من التقرم

في الفترة من 2005 إلى 2016، تراجع معدل سوء التغذية المزمن بين صفوف الأطفال في البيرو من 28% إلى 13%. ويرجع الفضل في ذلك، إلى مداومة الحكومات المتعاقبة على اتباع سياسة عامة فاعلة للحد من تقرّم الأطفال؛ فقد كانت كل حكومة تأتي تضع أهدافاً جديدة وطموحة للحد من التقرّم. وفي عام 2007، حشدت الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة - "Creceer" - أجهزة الحكومات الوطنية والإقليمية والبلدية، من أجل الحد من الفقر وتعزيز التنمية بالتعاون مع القطاع الخاص، والهيئات الإنمائية الدولية، والمؤسسات الجماهيرية. وأدت إستراتيجية إعلامية، تحت القيادة المشتركة لهؤلاء الشركاء المتنوعين، إلى خلق وعي واسع النطاق بالتأثير المدمر لسوء التغذية المزمن، وإمكانية الوقاية منه من خلال التدخلات المبكرة. ومع زيارة المزيد من الأمهات للأطباء والمرمضين وأخصائيي التغذية بالعيادات والمراكز الصحية بصورة أكثر انتظاماً، بدأت عاداتهن في التغيير، ومن ثم تغيرت الحالة الصحية لملايين الأطفال البيروفيين. وبين عامي 2007 و 2016، انخفضت أعداد الأطفال الذين كانوا يعانون من التقرم، بنسبة 49% في المناطق الحضرية، وبنسبة 50% في المناطق الريفية.

وتقوم الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة على ثلاثة محاور: المحور الأول، تشديدها على أن مسألة التغذية مسألة أوسع بكثير من مجرد توزيع المواد الغذائية؛ فإمدادات المياه، وخدمات الصرف الصحي، والقدرة على الحصول على الخدمات الصحية، والتعليم، وتمكين المرأة في المجتمعات الفقيرة والنائية والريفية، أمور بالغة الأهمية في الحد من التقرم. ومن المستحيل مكافحة سوء التغذية المزمن بصورة فاعلة دون متابعة منتظمة لنمو الأطفال وتعزيزه، فضلاً عن مكافحة الأمراض المعدية، وتحسين خدمات الصرف الصحي والقدرة على الحصول على المياه. في المحور الثاني، فقد شددت الحكومة على أهمية التنسيق، أفقياً فيما بين الوزارات والهيئات الحكومية، وهرمياً بين السلطات الوطنية والإقليمية والبلدية. أما المحور الثالث، وأهمها في التنفيذ الفاعل للإستراتيجية، فكان القرار بمنح الصلاحية (وكذلك الموارد) لمعالجة المشكلات إلى الحكومات الإقليمية والبلدية مع إخضاعها للمساءلة.

وتولت وزارة الاقتصاد والمالية دور القيادة. وبالإستعانة بالنهج القائم على النتائج في إنفاق الموارد على التغذية، تلاقت القطاعات حول هدف مشترك وعملت على تحقيقه. وكانت بيرو حريصة على ألا تنفق الأموال إلا على الأساليب والطرق المجربة والمختبرة والتدخلات القائمة على الشواهد التي حققت بالفعل تحسناً في التغذية وصحة الأطفال في أماكن أخرى. وأدرجت مبكراً أهمية البيانات الآنية والأنظمة التي تعمل بشكل جيد، واتخذت إجراءاتها بشأن ذلك. وكانت الحوافز النقدية، من خلال برنامج

من خلال التمويل المباشر من الدولة أو من منح المساعدات السخية. كما دعمت الحكومة التعليم العالي من خلال تقديم قروض منخفضة الفائدة من صندوق متجدد الموارد.

وبحلول سبعينيات القرن الماضي، تمكنت سنغافورة من توفير التعليم الابتدائي للجميع؛ وبلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي بها 44% عام 1990. وبالتزامن مع ذلك، أقامت قطاعاً للتدريب المهني، وبذلت جهوداً دؤوبة لمواءمة المهارات التي توفرها المدارس المهنية مع تلك التي تتطلبها الأسواق.

ومع تزايد اجتذاب البلد للاستثمارات الأجنبية، عملت الحكومة جنباً إلى جنب مع هذه الشركات الأجنبية على تدريب الفنيين بمصانعها. وأقنعت الشركات بقبول ضعف العدد اللازم من الفنيين ومنحتها الفرصة للاختيار أولاً من بين الخريجين، في حين أسهمت المجموعة الباقية من الفنيين المؤهلين في جذب مستثمرين جدد. وفي نهاية المطاف، أدمجت مراكز التدريب معا لتكوين "معهد التعليم الفني"، باعتباره إحدى أذرع وزارة التعليم في سنغافورة. وخير ما يشهد على جودة خريجي معهد التعليم الفني، نسبة تشغيلهم التي تبلغ 90%. وعلى المستوى الجامعي، أشرك أصحاب الأعمال في تصميم المناهج والدورات الدراسية؛ للاستجابة لاحتياجات السوق. وعملت الهيئات الحكومية الرئيسية معاً وقامت بدور الجهات الوسيطة بين قطاعي التعليم والأعمال لضمان الاستطلاع المستمر للآراء والتصرف بناءً عليها.

كما اتخذت سنغافورة أيضاً من أدوات القياس المرجعي الدولية وسيلة للتحسين والتطوير، وشاركت في دراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم (TIMSS) لسنوات عدة، وفي برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) منذ عام 2009. وتفخر سنغافورة اليوم بتحقيقها لبعض أعلى نتائج التعلّم وفقاً لقياسات التقييمات الدولية؛ حيث فاقت في أدائها جميع الدول الأخرى المشاركة في العلوم والقراءة والرياضيات ببرنامج التقييم الدولي للطلاب، وبلغت مستوى يتجاوز بعامين نظرائها من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي¹.



من شأن تنفيذ جميع الإستراتيجيات الثلاث أن يساعد في تحقيق تحولات هائلة.

جمهورية كوريا:

استثمارات مستدامة في الصحة والتعليم

أردفت بسياسات اقتصادية سليمة

استفادت من المزايا الديمغرافية

متوسط نمو سنوي قدره 6.7%
على مدى فترة 40 عامًا

الميدان الاقتصادي في القراءة، وكان أداؤهم فوق المتوسط بكثير في الرياضيات والعلوم (المركز الثالث عشر).

ولعبت نظم الحكم الرشيد دورًا في اكتساب الاقتصاد الأيرلندي وصف "النمر السلتي" لعقدين من الزمن. كما سعت هيئة التنمية الصناعية، من خلال العمل عن كثب مع الجهات الأيرلندية المقدمة للبنية التحتية والمهارات، إلى جذب الاستثمار الأجنبي، عن طريق ضمان اتسام خدمات البنية التحتية الحضرية في أيرلندا بمستوى عالمي، وتزويد أسماها البشرية بالمهارات الفنية والشخصية اللازمة. وتعززت جهود هذه الهيئة بفضل مؤسسة العلوم بأيرلندا التي أنشئت عام 2000 لإدارة صندوق التبصر التكنولوجي بقيمة 646 مليون يورو. وتمثل الغرض من هذا الصندوق في تمكين الروابط بين مجتمعي الأبحاث والأعمال بالاشتراك مع برنامج الأبحاث في مؤسسات التعليم العالي.³

جمهورية كوريا: استثمارات تكميلية على مدى عدة عقود

مرت جمهورية كوريا بداية من أوائل ستينيات القرن الماضي بتحول ديمغرافي واقتصادي هائل أسفر عن نمو سنوي بلغ متوسط 6.7% على مدى 40 عامًا. ونفذت الحكومات المتعاقبة

التحويلات النقدية المشروطة (Juntos)، جزءًا بالغ الأهمية من الحل. حيث وفر هذا البرنامج النقد للأمهات، واشترط عليهن اصطحاب صغار أطفالهن بصورة منتظمة إلى زيارات متابعة الحالة الصحية والنمو وتعزيزهما بالمراكز الصحية، والتأكد من انتظام الأطفال الأكبر سنًا بالتعليم. وقد أدت هذه المدفوعات إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية والاجتماعية في المجتمعات الفقيرة والريفية.²

أيرلندا: ربط الوظائف بالمهارات

بعد أن كان الاقتصاد الأيرلندي يعتمد على الزراعة بشكل أساسي في سبعينيات القرن الماضي، وكان متوسط إجمالي الناتج المحلي 88 مليار دولار، حققت أيرلندا تحولًا في أواخر القرن العشرين، واستفادت من الفرص الاقتصادية التي قدمتها الآفاق الجديدة للإلكترونيات، وتكنولوجيا المعلومات، والعولمة. وفي عام 2017، بلغ إجمالي الناتج المحلي لأيرلندا أعلى قيمة له على الإطلاق مقاربًا 334 مليار دولار.

وكان الاستثمار في تنمية رأس المال البشري من العوامل المهمة التي أسهمت في تحقيق النمو الاقتصادي بالبلاذ، بما في ذلك إجراء إصلاحات كبيرة في التعليم والتدريب. واقتربت أيرلندا من تميم التعليم الابتدائي بحلول عام 1970 وبلغ صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي بها 63%، ومع حلول عام 1990، ارتفعت هذه النسبة إلى 80%. وبعد أن وطدت هذه المستويات من التعليم، ركزت أيرلندا على تحقيق اقتصاد مستدام يركز على اقتصاد التعلم.

ففي عام 1997، قامت أيرلندا بإنشاء فريق خبراء ذي قاعدة عريضة معني بالاحتياجات المهارية المستقبلية، وأنيطت به مسؤولية تقييم مختلف الصناعات والقطاعات، يدعمه إطار تنفيذ مؤسسي، فضلًا عن إنشاء شبكات تدريب تمولها الحكومة وتقودها الصناعة في عام 1999. وتمثل الهدف من ذلك في ضمان التزويد بخريجي تعليم عال يتمتعون بمهارات وتدريب تقنيين، لتلبية طلب سوق العمل. ومن خلال ضمان تلبية خريجها للمعايير الدولية، تمكنت أيرلندا من أن تجذب إليها الشركات متعددة الجنسيات. وفي الحقيقة، فقد رأيت الحكومة أن وجود قطاع تعليم جامعي ذو مستوى عالمي يمثل القوة الدافعة على الأمد الطويل، في عالم يعتبر فيه رجال الأعمال، وخبراء الاقتصاد، والعلماء التقنيات المبتكرة الوسيلة الرئيسية للنمو. ونقلت الحكومة قدرًا متزايدًا من مسؤولية متابعة معايير الاعتماد والكفاءة من وزارة التعليم إلى هيئات تضم تمثيلًا أوسع للمصالح التعليمية.

كما أجرت أيرلندا تقييمًا مرجعيًا لنظام التعليم الابتدائي بها وفقا للمعايير الدولية. وبناءً على درجات نظام التقييم الدولي للطلاب لعام 2015، احتل طلاب المدارس الثانوية الأيرلندية المركز الثالث بين طلاب 35 دولة من دول منظمة التعاون والتنمية في



استثمارات في الصحة والتعليم، وأقرت سياسات اقتصادية استفادت من المزايا الديمغرافية الناجمة. ويفضل الاستثمار المكثف في سياسات تنظيم الأسرة، والمراكز الصحية، والعمال الميدانيين، فضلاً عن نوادي الأمهات في المناطق الريفية، للترؤيد بالمعلومات، والتثقيف، ووسائل منع الحمل، أمكن الوصول إلى النسبة المستهدفة البالغة 45% من المتزوجين المستخدمين لخدمة تنظيم الأسرة. ونتيجة لهذا، انخفضت نسبة الخصوبة في كوريا سريعاً؛ حيث انخفضت، فيما بين عامي 1950 و 1975، من 5.4 طفل لكل امرأة إلى 2.9، وانخفض هذا الرقم إلى 1.2 بحلول عام 2005.

ونظراً لوجود قطاع كبير من السكان في سن العمل، فقد سرّعت كوريا خطى النمو الاقتصادي من خلال تدابير السياسات الشاملة لعدة قطاعات. وحولت الحكومة إستراتيجيتها لتطوير التعليم والمهارات بحيث تنتج قوى عاملة ذات مهارات أعلى. وزودت إستراتيجية "التعليم الموجه لتعزيز الإنتاج" المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة للتنمية الاقتصادية. كما وضعت كوريا خططاً اقتصادية شاملة، ركزت على الاستثمار في القطاعات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة، ووجهت الاستثمارات إلى برامج البنية التحتية والإنشاءات الريفية، وأوجدت بيئة أعمال مواتية جذبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة. واتخذت كوريا قراراً مدروساً بسن سياسات متزامنة في مجالات الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي، مكنت من أن تعزز هذه الجهود بعضها بعضاً، وتحسين الكفاءة، وساعدت في تحقيق نمو اقتصادي مستدام على مدى عدة عقود.⁴

HUMAN CAPITAL PROJECT

مشروع رأس المال البشري هو عبارة عن جهد عالمي يستهدف تسريع وتيرة زيادة الاستثمارات في البشر كما وكيفا من أجل تعزيز العدالة والنمو الاقتصادي، ويساعد المشروع حالياً في توفير المجال السياسي لقادة الدول لتحديد أولويات الاستثمارات التي من شأنها إحداث تغييرات جوهرية في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. ويتمثل الهدف في إحراز تقدّم سريع نحو عالم يتمتع فيه جميع الأطفال بتغذية جيدة وعلى استعداد لتلقي العلم، ويمكنهم الحصول على تعلم حقيقي داخل الفصول، ودخول سوق العمل كبالغين يتمتعون بالصحة والمهارة والقدرة على الإنتاج.

الحواشي

- 1 Yusuf, S. and Nabeshima, Kaoru. 2012. Some Small Countries Do It Better: Rapid Growth and Its Causes in Singapore, Finland, and Ireland. The World Bank.
- 2 Marini, A., Rokx, C. and Gallagher, P. 2017. Standing Tall: Peru's Success in Overcoming its Stunting Crisis. The World Bank.
- 3 Yusuf, S. and Nabeshima, Kaoru. 2012. Some Small Countries Do It Better: Rapid Growth and Its Causes in Singapore, Finland, and Ireland. The World Bank.